الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/48/75
S/25217
2 February 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
مسائل حقوق الانسان :
حالات حقوق الانسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣
وموجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال
بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا الوثائق التالية :

(أ) البيان الصادر في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن القرار الذي اعتمده البرلمان الأوروبي فيما يتعلق باغتصاب النساء المسلمات في يوغوسلافيا سابقا (انظر المرفق الأول) ؛

(ب) رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة الى رئيس البرلمان الأوروبي من الجمعية الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن القرار الذي اعتمده البرلمان الأوروبي فيما يتعلق باغتصاب النساء المسلمات في يوغوسلافيا سابقا (انظر المرفق الثاني) ؛

(ج) احتجاج الأطباء في صربيا ، الصادر عن الرابطة الطبية الصربية في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (انظر المرفق الثالث) .

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في اطار البند المعنون "مسائل حقوق الانسان : حالات حقوق الانسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين" ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) راغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالأعمال المؤقت

020293

020293 020293 93-06653

المرفق الأول

البيان الصادر في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن القرار الذي اعتمده البرلمان الأوروبي فيما يتعلق باغتصاب النساء المسلمات في يوغوسلافيا سابقا

درست حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية القرار الذي اتخذه البرلمان الأوروبي بشأن اغتصاب النساء المسلمات في يوغوسلافيا سابقا ، والذي شجب احتجاز النساء المسلمات واغتصابهن في البوسنة والهرسك . وفي الوقت نفسه ، فقد تجاهل هذا القرار الجرائم المماثلة التي ارتكبت ضد النساء الصربيات وغيرهن من النساء في المنطقة تجاهلا تاما ولم يقم بادانتها . وقد أتيحت المعلومات الواردة حتى الآن والبيانات التي أدلى بها الضحايا الذين نزحوا من البوسنة والهرسك الى الحكومة الاتحادية وسيتم ارسالها الى البرلمان الأوروبي . وقد أحيلت بالفعل الى هيئات الأمم المتحدة كوثيقة رسمية .

وترى الحكومة الاتحادية أنه ينبغي ادانة هذه الجرائم ومعاقبة المسؤولين عنها أيا كانوا وأينما حدثت . ونعتبر أن اساءة معاملة النساء في مناطق الحرب سواء أتم القيام بها ضمن نطاق استراتيجية "التطهير الاثني" أو لأية أغراض أخرى ، عمل غير انساني وجريمة ليس ضد القانون الانساني الدولي فحسب وانما ضد مفاهيم الأخلاق الأساسية والشرف والكرامة .

وقد أعربت الحكومة الاتحادية عن عدم موافقتها على النهج المتحيز الذي اتبعه المشتركون في تقديم القرار ، الذين ، اقتصروا على توجيه اللوم الى الصربيين من أجل الاساءات التي يشملها القرار ، دون البحث في الادعاءات وقبل القيام بتحقيق مناسب وجمع الأدلة .

وإننا من أجل هذا السبب على وجه التحديد ، نؤيد الفكرة القائلة بالتعجيل في انشاء لجان تحقيق دولية حيادية ، يعهد اليها بمهمة التحقيق في الوقائع وجمع المعلومات اللازمة بغية محاكمة ومعاقبة الذين قاموا بارتكاب هذه الجرائم . ونحن نعتقد اعتقادا جازما أن هذه التحقيقات ستساهم كذلك ، بالاستناد الى المعلومات الموثوقة ، في تبديد الشكوك المتحيزة وغير المثبتة التي تساور البرلمان الأوروبي فيما يتعلق بجنسية كل من مقترفي جريمة الاغتصاب ضد النساء في البوسنة والهرسك وضحايا هذه الجريمة .

وان الحكومة الاتحادية ، إذ تعتقد أن هناك مبررا للقلق والرد في الوقت المناسب ، وحتى في حالة امكانية اقتراف هذه الجرائم وبسبب استخدامها ، كما يتضح ، كدعاية حربية ، فانها تؤكد استعدادها للاشتراك في التحقيق بتقديم الأدلة المتعلقة بالجرائم من المصادر المتاحة لها .

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة
الى رئيس البرلمان الأوروبي من الجمعية الاتحادية لجمهورية
يوغوسلافيا الاتحادية

تلقينا عن طريق القنصلية العامة اليوغوسلافية في ستراسبورغ القرار الذي اتخذه البرلمان الأوروبي بشأن اغتصاب النساء في يوغوسلافيا سابقا .

وقد لاحظنا أن فقراته ، ولاسيما بعض الادعاءات ، تستند الى معلومات مضللة من شأنها أن تفضي الى استنتاجات خاطئة وضارة وخطرة .

ونعتقد أن هذا القرار جاء نتيجة للنهج المنحاز والمتحيز الذي يتبعه البرلمان الأوروبي ازاء الأزمة اليوغوسلافية على مدى فترة طويلة نتيجة اعتماده كليا على مصدر واحد للمعلومات .

فالفقرات باء وجيم ودال من المقدمة والفقرة ١ من منطوق القرار هي أبلغ الأمثلة الصارخة على تحريف الحقائق ، والاقتصار على توجيه اللوم الى الميليشيات الصربية على ارتكابها لجرائم الحرب باغتصاب النساء المسلمات في البوسنة والهرسك . بيد أن من المعروف جيدا أن جرائم الحرب المتمثلة في الاغتصاب قد اقترفتها جميع الأطراف الثلاثة في الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك . ولذلك ، فان من شأن أي اصرار على مسؤولية طرف واحد فقط دون الطرفين الآخرين أن يقلل من شأن جرائمهم أو يقدم مبررا لها . ويتمثل أبرز الادعاءات الصارخة في الادعاء الوارد في الفقرة جيم من المقدمة بأن الميليشيات الصربية تحتجز عددا كبيرا من النساء في المواخير في حين أن هذه الجرائم ، في الواقع قد ارتكبتها الميليشيات المسلمة حصرا تقريبا التي قامت بتنظيم المواخير التي يجري فيها الاعتداء الجنسي على النساء بمعرفة واعتراف السلطات المسلمة المعترف بها في البوسنة والهرسك (المواخير في سراييفو ، توزلا مثلا) .

واننا نعرب عن استيائنا العميق من الطابع السطحي وغير الدقيق للمعلومات المشار اليها في القرار ونود أن نسترعي الانتباه الى ما لها من آثار ضارة على الحقيقة وقضية السلم .

وتمتلك الجمعية الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية معلومات ، لو تم استخدامها ، لكانت جعلت النص المعتمد أكثر توازنا . وبالتالي ، فان هذه المعلومات ستتاح الى أعضاء البرلمان الأوروبي لاستعمالها بناء على طلبهم .

وان قيام وفد من البرلمان الأوروبي بزيارة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو قيام أي وفد من الجمعية الاتحادية بزيارة الى ستراسبورغ يمكن ، في رأينا ، أن يساهم في تحقيق ادراك أفضل للحقائق ولضم جهودنا الرامية الى تحقيق وقف فوري وغير مشروط لجميع الأعمال العدائية في البوسنة والهرسك باعتبار ذلك أسرع وانجع طريقة لوضع حد لجميع انتهاكات حقوق الانسان وجرائم الحرب التي تم اقترافها في الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك .

عن غرفة المواطني
يوغوسلاف كوستيش
الرئيس

عن غرفة الجمهوريات
الدكتور ميلوس رادوفيتش
الرئيس

المرفق الثالث

احتجاج أطباء صربيا الصادر عن الرابطة الطبية الصربية
في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

باسم أطباء صربيا ، نحتج بشدة ونشعر بالاشمئزاز ازاء الادعاءات السخيفة للسيد ستيفان شوارتس ، عضو البرلمان الألماني عن التجارب الحية التي يجريها "أطباء صربيون على النساء المسلمات" . وقد ادعى السيد شوارتس في الخطاب الذي ألقاه في البرلمان الألماني وفي البيانات التي أدلى بها في التلفزيون والمنشورة في أواخر كانون الأول/ديسمبر في الصحيفة الألمانية "بيلد هام سونتاغ" وفي الصحيفتين الهولنديتين "هاغاشي كورانت" و "فولكس كرانت" ، بالاستناد الى بيان أدلى به أحد الشهود ، بأنه تم اجراء تجارب اجرامية على النساء المسلمات بوجه خاص .

ويتجلى سخف هذا البيان والنوايا البائسة والشريرة في أن الدليل على هذه الادعاءات ، التي تضاهي أسوأ أفلام الرعب ، يلتمس في بيان أدلت به طبيبة كرواتية مجهولة الهوية ، قالت إنها لدى قيامها بتشريح امرأة مسلمة ، عثرت في رحمها على جنين كلب زرع فيه بعد اجهاضها . ومن الواضح أن الهدف من هذه القصة يتمثل في الإمعان في تحويل الصربيين والأطباء الصربيين الى شياطين في عملية لا تنتهي تصل الى الجنون .

ونشير الى أن الرابطة الطبية الصربية ولجنة آداب المهنة التابعة لها ، التزاما منهما بما تقضي به أفضل تقاليد الطب الصربي ، قد أعربتا دوما عن تأييدهما للسلم وناشدتا عددا من المرات بعدم القيام بتدمير المدن وقتل الناس وفظائع ما يسمى بالتطهير الاثني وغير ذلك من الأعمال الوحشية التي ترافق هذه الحرب المدنية والاثنية والدينية . كما أعربتا عن تأييدهما للتسامح وأسمى المبادئ الانسانية .

وإن من بين اللاجئين الـ ٠٠٠ ٥٤٠ من البوسنة والهرسك الذين نزحوا الى صربيا ، هناك ٠٠٠ ٣٤ من المسلمين و ٠٠٠ ٨ من الكروات و ٠٠٠ ٤٣ آخرين من اليهود والرومانيين والهنغاريين والألبانيين والبلغاريين وغيرهم) الذين تلقوا علاجا طبيا مجانيا وجميع المنافع الأخرى التي يتمتع بها اللاجئون الصربيون .

ويطالب أطباء صربيا بحماية سمعتهم ويتهمون الذين يقومون ، دون عقاب ودون دليل ، بتلطيخ سمعتهم . ونأمل في أن ترتد هذه الادعاءات الفارغة والغريبة على هؤلاء الذين يقومون باشاعتها في مجتمعاتهم في المقام الأول .

عن لجنة آداب المهنة التابعة للرابطة الطبية الصربية
الاستاذ الدكتور ايلان بوبوفيتش
الرئيس

عن الرابطة الطبية الصربية
الاستاذ الدكتور فويين سولوفيتش
عضو المجمع العلمي
الرئيس

- - - - -